الفصل الثالث

البحث التربوى وبنيته التحتية

مقدمة:

من الأمور المسلم بها أنه لكى يقوم البحث التربوى على أساس متين لابد أن تتوفر له بنية تحتية قوية يستند إليها. ونقصد هنا بالبنية التحتية الدعامات الأساسية التى تهيىء ظروف البحث وتيسره وتسهله وتشجع عليه سواء من حيث توفر أدوات البحث ووسائله العلمية أو من حيث توفر المناخ العام الحر الذى يحفز الباحثين، أو توفر الميزانية والأموال اللازمة لقيام البحث أو وجود العاملين المؤهلين من باحثين وباحثين مساعدين.

وإذا نظرنا إلى واقع البحوث التربوية فى عالمنا العربى نجد أن ما يتوفر لديها من بنية تحتية ضعيف لدرجة لا تحسد عليها. وقد يفسر هذا الضعف ما آل إليه حال البحوث التربوية فى بلادنا من الخمول والذبول. فمن حيث توافر أدوات البحث ووسائله نجد أننا نفتقر إليها افتقاراً شديداً. فالاختبارات التشخيصية والتحصيلية فى كل الميادين المعرفية التى يدرسها التلاميذ تكاد تكون معدومة. وقد لا يوجد اختبار موضوعى مقنن واحد فى أى ميدان من هذه الميادين. أليست هذه مأساة نشعر بها ولا نتحرك لمواجهتها؟ وما يصدق على هذه الاختبارات يصدق أيضاً على الاستبيانات وأدوات التقويم المختلفة. إننا عندما نتحدث عن أولويات البحث التربوى علينا أن ندرك عن يقين ثابت أن توفير أدوات البحث يمثل أولوية قصوى ينبغى أن تتضافر الجهود للتصدى لها. وآن لطلاب الدراسات العليا أن يتجهوا إلى تخصيص بحوث بأكملها لتوفير هذه الأدوات. ولا يقلل من قيمة بحث للماجيستير أو الدكتوراه أن يتصدى لعمل اختبار موضوعى مقنن فى مادة دراسية معينة سواء

كان هذا الاختبار تشخيصياً أو تحصيلياً. إن "وليم جراى" عالم بحوث القراءة المعروف قد حصل على الدكتوراه باختبار أعده فى القراءة الجهرية. كما ينبغى على مراكز البحوث وكليات التربية أن تولى اهتماماً وجهداً كبيراً مركزاً متأنياً ترصد له ميزانيات خاصة وينفق عليه بسخاء ويفرغ له الباحثون ليعكفوا تماماً على إنجازه.

وإذا ما تركنا مسألة الأدوات والوسائل جانباً ونظرنا فى النواحى الأخرى لوجدنا أنها ليست أحسن حظاً. فمن حيث المناخ العام مازال البحث التربوى تقيده البيروقراطية البغيضة ولا توفر له التجهيزات المادية المناسبة. كما أن حظ البحث من الميزانية كحظ الأيتام على موائد اللئام. فالميزانية التى قد ترصد للبحوث على تواضعها ينظر إليها على أن معظمها مكافآت تدخل جيوب الباحثين. وليس العيب فى دخول المكافآت إلى جيوب الباحثين فهذه سنة الحياة فى كل ميادين العمل. فمن منا لا يدخل جيبه مالا نتيجة عمله. ألا يحصل الممثل الآن فى بعض الأحيان على الملايين من أجل فيلم واحد يقوم ببطولته ولا ينكر عليه أحد ذلك؟ وهذا مجرد مثال واحد. فلماذا إذن لا ينظر إلى ميزانيات البحوث نظرة اعتبار وتقدير؟.

أخلاقيات البحث التربوى :

إن أول ما ينبغى أن يقوم عليه البحث العلمى فى التربية أو فى غيرها من الميادين هو الحقيقة دون فرض إطار فكرى سلفاً. ولهذا فإن أى اتجاهات فكرية سلبية قد تقوض دعائم البحث العلمى من أساسه. فالفلسفة التشككية على سبيل المثال تنكر أننا نستطيع معرفة أى شىء بصورة أكيدة. وهى بهذا تتجاهل الحقيقة الأساسية للخبرة البشرية. بل إن التشككية متناقضة مع نفسها منطقياً لأن اعتقادها بأننا لا نستطيع معرفة أى شىء بالتأكيد هو فى حد ذاته يمثل معرفة مؤكدة. وبالمثل نجد أن النسبية تنكر وجود أى معدل مستمر للحقيقة. وتخضع كل الواقع للتغير. وهى بهذا لا تقيم وزناً لحقيقة واضحة تتمثل فى جانب الثبات فى الكون. وهى فضلاً عن أنها مرفوضة منطقياً فإنها تؤكد ما يجب عليها أن تبرهن على عدم صحته وهو عدم وجود معيار ثابت للحكم على الحقيقة. و"الحتمية" أو الجبرية وهى مدرسة فلسفية معروفة تنكر الحرية الفردية وهو ما يتناقض مع قدرات الإنسان وإمكانياته وحريته

فى الاختيار والتصرف. وعلى نقيض "الجبرية" نجد "القدرية" تسلم بقدرة الانسان على الاختيار والتصرف وأنه مسئول عن أعماله. إن هذه الاتجاهات الفكرية السلبية معيبة منطقياً مع نفسها. ومع الحقائق الواضحة للخبرة المشتركة بين البشر جميعاً. وتعتبر عقبة فى سبيل البحث العلمى إذا سلم بها الباحث كإطار فكرى له مسبقاً قبل القيام ببحثه.

والبحث العلمى سواء فى التربية أو فى غيرها ليس إرهاباً فكرياً أو ابتزازاً علمياً. فلا ينبغى لطالب البحث أن يستخدم لغة يصعب فهمها على من يوجه لهم البحث. وهو ما يحدث مراراً وتكراراً. وربما يفسر ذلك عزوف المربين والمعلمين عن قراءة البحث التربوى ومتابعته. فكثير من هذه البحوث قد تكتب بطريقة ملغزة مبهمة يضيع معها تحقيق الهدف الأسمى من البحث وهو سهولة فهمه وتقبله من جانب المهتمين به والمستفيدين من نتائجه. كما لا ينبغى لطالب البحث أن يطيل لسانه مدحاً وقدحاً فى الآخرين بحق وبغير حق. وليتذكر دائماً أن العمل العلمى برمته هو اجتهاد يسهم كل منا فيه بنصيب. ولكل مجتهد نصيب. ولمن يصيب أجران ولمن يخطىء أجر. وهو ما تعلمناه من ديننا الحنيف. وينبغى على طالب البحث أيضاً ألا ينظر إلى أعمال غيره بمنظار أسود فلا يرى فيها إلا القبيح ويعميه تعصبه عن رؤية الجميل. فمثله عندئذ كمثل من لا يرى فى الورود الجميلة سوى الشوك ويعمى أن يرى فوقها الندى إكليلاً على حد تعبير شاعرنا. وعلى طالب البحث ألا يكون متبرماً ساخطاً على كل شىء لا يعجبه العجب ولا الصيام فى رجب. فالكمال لله وحده وبحر العلم زاخر لا تحده حدود أو شواطىء.

وينبغى على طالب البحث أن يتذكر دائماً أن الذى يحكم البحث العلمى هو العقل والمنطق ولا سلطان عليه أقوى من سلطان هذا العقل وهذا المنطق. فإذا تعارض العقل أو المنطق مع نتائج البحث أو أساليبه فلابد أن يكون هناك خطأ فى هذه النتائج وهذه الأساليب، ويجب عليه أن يراجعها ويتفحصها ليعرف موطن العلة.

إن مما يؤسف له أن الباحث قد يلغى عقله ومنطقه أمام سراب علمى زائف. أحد البحثين على سبيل المثال كان يدرس العلاقة بين برامج تدريب المعلمين فى مادة معينة

وبين رفع مستوى أدائهم المهنى. وفى صياغة فروضه استخدم أسلوب الفرض الصفرى وصاغ فرضه الرئيسى على النحو التالى :

لا توجد علاقة بين برامج تدريب المعلمين فى مادة كذا وبين رفع مستوى أدائهم فى هذه المادة .فهل هذا الفرض منطقى؟ وهل استخدام أسلوب الفرض الصفرى هنا مناسب؟ أليس فى ذهن القائمين ببرامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة أن هناك علاقة بين هذه البرامج وبين تحسين مستوى أداء المعلمين ويفترضون وجود هذه العلاقة وإلا لما اتعبوا أنفسهم فى إعدادها وتنفيذها. والدراسات السابقة فى الموضوع تؤكد ذلك فكيف نتجاهل ذلك؟

وينبغى أن يترفع طالب البحث عن الصغائر وألا ينشد إلا البحث عن الحقيقة وألا يزيف أو يحرف أو يغالط فى بحثه أو فى النتائج التى يحصل عليها أو فى الطرق والأساليب المؤدية إليها. فالمغالطات الإحصائية معروفة واللعب بالإحصائيات والأرقام أمور معروفة أيضاً، وكذلك إساءة استخدام الاقتباسات أو الكلام المنقول عن آخرين لخدمة وجهة نظر معينة على طريقة "لا تقربوا الصلاة" وإغفال أو عدم ذكر "وأنتم سكارى". ومع أن الحق أبلج والباطل لجلج إلا أن الأمر ليس كذلك دائماً. فقد يتعثر الحق أو يتلجلج لصغر مكانة صاحبه الاجتماعية أو الوظيفية أو لمعارضة مكابرين متغطرسين أو لقدرة بعض الناس على زخرفة الباطل وإبرازه فى ثوب الحق وضعف أصحاب الحق وعجزهم عن إظهاره على حد تعبير الشاعر العربى حين قال :.

فى زخرف القول تزيين لباطله ... والحق قد يعتريه سوء تعبير

تقول هذا مجاج النحل تمدحه ... فإن تعب قلت ذا قيء والزنابير

مدحاً وذماً وما جاوزت حدهما ... حسن البيان يرى الظلماء كالنور

مثال آخر نسوقه من مجال استخدام المصطلحات ومدى الصحة والخطأ فيها. ومع أن هذا المجال فيه خلط كبير إلا أن القضية تكون منتهية إذا وجد معيار موضوعى كالرجوع إلى المعاجم وما أجمع عليهَ الناس أو اصطلحوا عليه. والمثال يتعلق باستخدام كلمة "الكفاءة: و"الكفاية". والمراجع العربية ومنها المعجم الوسيط صريحة وواضحة فى التمييز بين الكلمتين بمعنى أن الكفاءة تدل على الكيف ومنها الكفاءة

فى العمل، والكفاية تدل على ألكم فتقول هذا القدر من الطعام يكفينى وفيه كفاية. ولكن كثيراً من المثقفين من هو فى مواقع قيادة الفكر والثقافة يشككون فى ذلك ويستخدمون كلمة "الكفاية" بمعنى "الكفاءة" لأن الكفاءة عندهم تعنى "النظير" ومنها الكفاءة فى الزواج بمعنى أن يكون الزوج نظير الزوجة فى المكانة. وواضح أن هذا المعنى لا يتعارض مع ما سبق أن شرحناه عن الكفاءة فى العمل لأن الإنسان الكفء في عمله تعنى أنه نظير مسئوليات وواجبات العمل. وقد وصل الأمر بكاتب هذه السطور أن أخذ معه المعجم الوسيط فى اجتماعات إحدى اللجان بعد أن عجز عن إقناع بعض الأعضاء المؤثرين فى اللجنة. ومع هذا رفضوا وأصروا واستكبروا استكباراً. وقلت لنفسى فى نهاية المطاف "لله يا زمرى" و"أمرى إلى الله". هذا مجرد مثال لقضية هامة فى العلم والفكر وهى أن الحق قد يضيع ويسود مبدأ "العلم بالذراع والقوة".

والواقع أن هذه كلها تمثل قضايا أخلاقية هامة فى البحث العلمى بصفة عامة والبحث التربوى على وجه الخصوص. هناك قضية أخلاقية أخرى هى قضية التساهل أو التسامح. ويقصد بها كل ما لا يوافق عليه الإنسان ولكنه يتكيف له أو يتعايش سلبياً معه. والتساهل والتسامح قد يكون فضيلة أخلاقية فى بعض مواقف السلوك الإنسانى لكنه لا يعتبر كذلك فى مجال البحث العلمى. بل إنه قد يعتبر نوعاً من التهاون. وقد اتهم الفيلسوف الفرنسى "سارتر" المثقفين الليبراليين بخيانتهم للثقافة لصمتهم وعدم وصمهم الشر بأنه شر أو الخطأ بأنه خطأ. ومع أن قضية الخطأ والصواب قضية نسبية إلا أن هذا لا يعنى أن الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور متشابهات. إن قضية المماحكات أو ترويج الخطأ تحت تأثير ذوى النفوذ واردة فى التربية وفى غيرها. كما أن قضية "الحق لا يمكن تطبيقه" يترتب عليها إذا قبلت أن المسئولية الأخلاقية ليست عملاً منفرداً منستقلاً وإنما هى بتضافر الجميع. ولعل أقرب الأمثلة ما حدث فى منح جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية لعام ١٩٩٣. إذ فاز بالجوائز التقديرية السياسيون فى مراكز السلطة والحكم. وهو ما لم يحدث من قبل فى تاريخ هذه الجوائز. والواجب من الناحية الأصولية والأخلاقية ألا يرشح لهذه الجوائز من يشغل منصباً سياسياً كبيراً مؤثراً ما دام فى منصبه. لأن ذلك سيؤثر بكل تأكيد على اختياره وهذا ما حدث بالفعل. أما إذا ترك منصبه فلا بأس عندئذ من

ترشيحه. إن مجال تكريم رجالات السياسة واسع. ويكون عادة بمنحهم الأوسمة والنياشين من رئيس الدولة تكريماً لهم ولجهودهم. أما منح الجوائز التقديرية فهو موقف مختلف وينبغى أن تتوافر له كل الضمانات الموضوعية. الطريف أنه فى نفس اليوم الذى نشرت فيه الجرائد أخبار منح الجوائز وهو ١٩٩٣/٦/٢٥ نشرت قرارا لرئيس الوزراء وهو أحد الذين منحوا الجائزة بتعيين وكيل وزارة بالمجلس الأعلى للثقافة. وهو المجلس المسئول عن تنظيم منح هذه الجوائز. كما أن ما حدث فى منح الجوائز التشجيعية لم يحدث مثله من قبل فى تاريخ منح هذه الجوائز. إذ حجب ثلثا الجوائز (١٦ جائزة حجبت من مجموع ٢٤ جائزة) بما فيها كل جوائز فروع العلوم الاجتماعية الستة، وبدا الأمر وكأن مصر قد أقفرت من عقول أبنائها ونضب معين فكرها. وهذا إن صح تكون كارثة وطامة كبرى. ولكن والحمد لله مصر زاخرة عامرة بالمبرزين من أبنائها فى كل ميادين الفكر والثقافة والعلم والفن والأدب. ما حقيقة الأمر إذن؟ يبدو أن المعنى فى بطن الشاعر. وأرجو أن يدرك أعضاء اللجان المتخصصة المسئولية الأدبية والأخلاقية التى يتحملونها أمام الله أولا وأمام المجتمع ثانياً وأمام زملائهم أخيراً. وأن يحاسبوا أنفسهم قبل أن يحاسبوا، وأن يتذكروا قوله عز وجل فى سورة العصر : (بسم الله الرحمن الرحيم * والعصر إن الإنسان لفى خسر * إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر). صدق الله العظيم.

وهناك على الطرف الآخر قضية الغرور. والغرور - نعوذ بالله منه - مرض أخلاقى قد يصيب بعض الناس إلا أنه ينبغى أن يتنزه عنه كل مشتغل بالبحث العلمى. وليعلم كل باحث مهما بلغ حظه من البحث والعلم أن ما أوتى إنما هو قطرة من بحر العلم الزاخر. وليتذكر دائماً قوله عز وجل : (ولا تمش فى الأرض مرحاً إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولاً). إن الجهل والتعصب والتناهل والغرور كلها جوانب أخلاقية تسىء إلى كل مشتغل بالبحث العلمى ويجب أن يتجرد منها وأن ينزه نفسه عنها.

هناك على الجانب الإيجابى قضية التزام الباحث العلمى أو المفكر بصفة عامة بأشياء يراها ضرورية وملزمة لنفسه وليست ضرورية وملزمة لغيره على طريقة

فيلسوفنا الشاعر أبى العلاء المعرى فى "لزومياته" أو "لزوم مالا يلزم". فقد ألزم نفسه بأشياء لم يلزم بها غيره. وكذلك العالم والمفكر والباحث قد يلزم نفسه بأشياء يراها ضرورية ولازمة له وليست كذلك بالنسبة للآخرين. ومن أمثلة هذه اللزوميات طريقته فى العرض والشرح والتحليل واستخدام المصطلحات والمناهج والأساليب الإحصائية وتفضيل استخدام الفرض التنبؤى على الفرض الصفرى وتحكيم العقل والمنطق على الشكل والانقياد الأعمى وراء ما قد يبدو أنه زيف علمى. يضاف إلى ذلك ما سبق أن عرضناه من أخلاقيات البحث التربوى.

الأولويات فى البحوث التربوية :

كثر الحديث بين المشتغلين بالبحوث التربوية والمهتمين بها ولا سيما فى السنوات الأخيرة عن الأولويات وضرورة وضع خطة أو تصور لأولويات البحث التربوى. وقد تردد ذلك فى الندوات المختلفة للبحوث التربوية التى عقدت فى السنوات الماضية فى العالم العربى وعلى الصعيد الدولى بصفة عامة.

إن الأولويات تحددها الحاجات. وعلى قدر أهمية هذه الحاجات وضرورتها تكون الأولويات. ولكن الحاجات نسبية وتختلف من مكان إلى آخر. وما يكون حاجة ملحة فى منطقة قد لا يكون كذلك فى أخرى. كما أن الحاجات ليست دائمة وإنما تتغير مع الزمن. وقد تقل ضرورة حاجة معينة بعد فترة من الزمن ويظهر بدلها حاجة أو حاجات أخرى جديدة. ومن أمثلة الحاجات التى خفت حدتها دراسة بعض جوانب الإنتاجية التعليمية ومن بينها التسرب والبحث عن نظريات للتعلم فى علم النفس. ومن أمثلة الحاجات التى ظهرت أخيراً التليفزيون والفيديو والحاسب الآلى واستخداماتها فى التربية والتعليم، وعلوم الفضاء والأحياء والهندسة البشرية. كما أن هناك أولويات طويلة المدى وأخرى قصيرة المدى. وقد تعطى إحداهما أولوية على الأخرى. وهذا كله يخضع لاعتبارات معينة، أو قد يستند إلى معايير معينة تكون موضع اجتهاد القائمين بتحديد هذه الأولويات، وهناك حالات يمكن فيها تحديد أولويات بطريقة تعاونية مشتركة بين المهتمين بالبحوث التربوية والوصول إلى اتفاق بينهم بشأن أهم المجالات والمشروعات التى تحتل أولويات كبرى، وقد لا يمكن عمل ذلك ويترك تحديد

الأولويات إلى الاجتهادات الشخصية أو المهنية.

ويثير موضوع الأولويات فى البحوث التربوية كثيراً من الخلاف والجدل لعدم اتفاق وجهات النظر على ما يمكن أن يمثل أولويات مشتركة. هناك الخلاف على الأولويات بالنسبة للبحوث الأساسية والتطبيقية. فهناك من يؤكد أهمية البحوث الأساسية ويعتبرها الأساس فى تطوير التربية وهو ما أشرنا إليه فى مكان آخر من هذا الكتاب. وهناك أيضاً من يعطى أولوية للبحوث التطبيقية على البحوث الأساسية لما للبحوث التطبيقية فى نظر دعاتها من قيمة علمية ووظيفية مباشرة.

وهناك أيضاً الأولويات بين البحوث الفردية والجماعية وأيها يأتى أولاً. فبعض المشتغلين بالبحث التربوى يرى أن البحوث الفردية محدودة القدرة والإمكانيات ومن ثم يفضلون البحوث الجماعية. وآخرون يرون أن البحث التربوى يمثل اهتماماً فردياً خاصاً للعلماء والباحثين وأن التطور الحقيقى فى التربية جاء نتيجة بحوث علماء فرادى ومن ثم فإن البحوث الفردية تمثل أهمية كبرى فى نظرهم.

وهناك أيضاً اختلاف الأولويات بالنسبة للمستويات المختلفة. فالمعلمون لهم اهماماتهم وأولوياتهم فى البحث التربوى. والعلماء والباحثون لهم أيضاً اهتماماتهم وأولوياتهم. وكذلك الهيئات المهنية للمعلمين والمربين والهيئات المحلية والقومية والإقليمية والدولية. كل منها لها اهتماماتها الخاصة بالبحث التربوى. وبالتالى لها أولوياتها الخاصة التى قد لا تكون كذلك بالنسبة للآخرين. ومن هنا كان من الصعب الوصول إلى تحديد أولويات معينة يمكن الاتفاق عليها.

من الذى يحدد أولويات البحث التربوى ؟

هناك أولويات للبحث تحددها اهتمامات الباحثين أو المشتغلين بالبحث أنفسهم. فأساتذة الجامعات هم الذين يحددون لأنفسهم أنواع ومجالات البحوث التى يقومون بها أو يقوم بها طلاب الدراسات العليا تحت إشرافهم. وتتحدد أولويات الباحثين عادة وفقاً لاهتماماتهم المهنية أو من متابعتهم لحركة البحث التربوى فى مجال تخصصهم والوصول من ذلك إلى معرفة الموضوعات التى لم تدرس بعناية ومن ثم تحتاج إلى دراسة وبحوث، أو معرفة الموضوعات التى كثرت فيها البحوث ومن ثم

يجب الابتعاد عنها إلى غيرها. وهكذا تكون أولويات هذه البحوث موجهة توجيهاً علمياً وأكاديمياً بهدف تنمية المعرفة والكشف عن المعرفة الجديدة.

وهناك أولويات للبحث التربوى تحددها مؤسسات البحث التربوى على اختلاف أشكالها سواء كانت حكومية أو خاصة. فهذه المؤسسات يكون لها عادة برنامج أو خطة للبحوث تتحدد فيها أولوياتها. وتستند هذه الأولويات عادة إلى اعتبارات عملية نفعية من وراء إجراء البحث. فقد يحدد أولوية البحث الحاجة إليه للاسترشاد بنتائجه فى اتخاذ قرار بشأن موضع معين. فاتخاذ قرار بشأن منهج دراسى معين أو تغييره أو إحداث تغيير فى تنظيم التعليم أو المقررات الدراسية أو الكتب أو الأنشطة أو طرائق التدريس وأساليبه أو التخصص المبكر أو المتأخر للتلاميذ يحتاج إلى دراسات وبحوث سابقة حتى يكون القرار رشيداً. وقد تتحدد أولوية البحث فى ضوء ظهور حاجة ملحة لدراسة تلاميذ مرحلة معينة من التعليم أو تدنى مستواهم العلمى فى مادة أو مواد معينة. هنا يكون البحث موجهاً بهدف نفعى إصلاحى. وهناك نقطة أخيرة هى أن توصيات المنظمات أو المؤتمرات العالمية أو الإقليمية أو المحلية بشأن توجهات البحث التربوى إلى مجالات معينة قد تلعب دوراً هاماً فى تحديد الأولويات.

مجالات واضحة للأولويات :

أشرنا إلى صعوبة الاتفاق على تحديد أولويات للبحث التربوى لاعتبارات شرحناها. ولكن على الرغم من ذلك هناك مجالات واضحة يجب أن تعطى أولوية فى البحث التربوى فى بلادنا العربية. أول هذه المجالات يتمثل فيما يعانيه البحث التربوى نفسه من مشكلات وصعوبات مالية ومادية وبشرية. وعلى البحث التربوى أن يعطى أولوية لمعالجة مشكلاته الخاصة قبل أن يتصدى لعلاج مشكلات التربية حتى يكون عطاؤه حقيقياً ومؤثراً. وقد سبق أن أشرنا إلى مشكلات البحث التربوى فى بلادنا العربية فى مكان آخر من هذا الكتاب.

المجال الثانى للأولويات فى البحث التربوى يتمثل فيما يعانيه الميدان من قصور شديد فى أدوات البحث ووسائله. فمن المعلوم أن مثل هذه الأدوات سواء كانت

اختبارات تحصيلية أو تشخيصية مقننة فى المواد الدراسية المختلفة يندر وجودها فى البلاد العربية. وكثير منها غير متوفر على الإطلاق. وهذا يمثل نقصاً خطيراً يحول دون تقدم البحث التربوى فى بلادنا لأن مثل هذه الأدوات للبحث ضرورية ولا غنى عنها. ويصدق بذلك بدرجات متفاوتة على الاختبارات والمقاييس فى المجالات الأخرى مثل مجال القدرات والاهتمامات والميول والاتجاهات وغيرها - كما سبق أن أشرنا. وعلى البحث التربوى فى البلاد العربية أن يعطى أولوية لتوفير مثل هذه الأدوات إذا أراد أن يقيم لنفسه قاعدة ضرورية لنموه وتقدمه. فهذه الأدوات تمثل بنية تحتية قاعدية للبحوث التربوية. ويتصل بالبنية القاعدية فى البحث التربوى أيضاً توفير نظام جيد للمعلومات على غرار النظام العالمى المعروف "إيريك" والإنترنت أو شبكة المعلومات الدولية وغيرهما.

ومن الأولويات القاعدية فى البحث التربوى أيضاً تدريب المعلمين على البحث التربوى، فالمعلمون هم قاعدة النظام التعليمى. وعلى أكتافهم تقوم حركة التعليم كله فى تقدمها وتطورها. ومهما تكلمنا عن تطوير المنهج أو الكتاب أو الطريقة أو النظام أو الأسلوب فى العملية التربوية فإن المعلمين يبقون دائماً حجر الزاوية فى أى محاولة لتطوير هذه العملية. وإذا كان البحث التربوى أداة فعالة فى رفع كفاءة النظام التعليمى وزيادة فاعليته فإن المدخل الحقيقى لذلك إنما يكون بتدريب المعلمين على البحث التربوى ويجب أن يستهدف هذا التدريب تنمية الميل والاهتمام لدى المعلمين بالبحث التربوى وتعميق وعيهم بأهميته ودوره الحيوى فى أداء أدوارهم المهنية. كما يجب أن يستهدف هذا التدريب تشجيعهم على القيام بالبحث والتجريب لطرائقهم التربوية وموادهم التعليمية وأساليبهم التقويمية وغيرها. وأخيراً وليس آخراً يجب أن يزودهم التدريب بالأساليب العلمية المبسطة التى تمكنهم من القيام بالبحث التربوى وتطبيق المنهج العلمى على دراستهم للمشكلات التعليمية التى يواجهونها.

إن تدريب المعلمين على البحث التربوى وتشجيعهم على القيام به فى فصولهم يمثل أولوية وضرورة هامة لدفع حركة النظام التعليمى إلى الأمام وإعطائه القوة والحيوية التى يتطلبها فى التغيير والتطوير. ومن هنا ينبغى أن تضع كل دولة عربية

فى خططها التعليمية برامج شاملة لتدريب المعلمين على اختلاف مستوياتهم التعليمية على البحث التربوى وأساليبه. وبهذا نكون قد ساعدنا البحث التربوى على أن تكون له قاعدة بشرية عريضة تسهم فى توجيه حركته واطراد نموه.

التنسيق بين هيئات البحوث التربوية :

من الضرورى أن يوجد نوع من التنسيق بين الهيئات المشتغلة بالبحث التربوى على المستويات المختلفة: المحلية والقومية والإقليمية والعالمية. والفائدة المرجوة التى يخدمها هذا التنسيق هى مساعدة الباحثين حيثما كان موقعهم على متابعة حركة البحث التربوى والوقوف على اتجاهاتها واهتماماتها. وقد يترتب على هذا التنسيق تضافر الجهود المبذولة وحسن استغلال الوقت والمال والإمكانيات وتلافى التكرار وبعثرة الجهود المبذولة فى البحث التربوى.

والخطوة الأولى فى أية محاولة للتنسيق بين الهيئات القائمة بالبحث التربوى تأتى من جانب هذه الهيئات أنفسها. فينبغى أن تعنى كل هيئة بتوثيق جهودها وبرامجها ومشروعاتها وبحوثها وكل المعلومات الخاصة بها وأن تعمل على نشر كل ذلك وجعله متاحاً لكل الهيئات الأخرى. وتمثل هذه الخطوة بنية قاعدية للتنسيق وبدونها يكون من الصعب إن لم يكن من شبه المستحيل تحقيق ما ننشده من تسيق.

الخطوة الثانية فى مجال التنسيق تأتى من خلال قيام كل هيئة من هيئات البحث التربوى بالتعرف على جهود الهيئات الأخرى من خلا المعلومات التى تنشرها كل هيئة عن نفسها ومحاولة كل هيئة إيجاد روابط وقنوات اتصال بينها وبين غيرها من الهيئات يتم عن طريقها تبادل المعلومات والمطبوعات والمنشورات. ومما يساعد على تحقيق هذه الخطوة أن تقوم الهيئات القومية والإقليمية والدولية المشتغلة بالبحث التربوى بنشر وتوزيع قوائم بأسماء وعناوين الهيئات المختلفة للبحوث التربوية.

الخطوة الثالثة نحو التنسيق تتمثل فى وجود هيئة علي كل مستوى من المستويات القطرية والقومية والإقليمية والدولية تكون مهمتها ربط هيئات البحوث فى نطاقها بعضها ببعض. والواقع أن مثل هذه الهيئات موجودة بالفعل، فعلى المستوى العالمى تقوم منظمة اليونسكو بجهد مشكور فى هذا السبيل من خلال ما تنشره من

معلومات وبيانات عن الهيئات العاملة فى ميدان البحث التربوى. ومن الهيئات التى يمكن أن تقوم بالتنسيق على المستوى الإقليمى بالنسبة للبلاد العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من خلال أجهزتها المتخصصة المتمثلة فى إدارة التربية وغيرها من الإدارات، وكذلك مكتب التربية العربى لدول الخليج بالرياض وجهازه المتخصص المتمثل فى المركز العربى للبحوث التربوية بالكويت. فهذا المركز يستطيع أن يقوم بدور فعال فى التنسيق بين هيئات البحث التربوى فى دول الخليج العربى.

أما على المستوى القومى والقطرى فمازالت هناك فجوة كبيرة. إذ قلما نجد على مستوى كل دولة عربية وجود منظمة مسئولة تقوم بالتنسيق بين مختلف هيئات البحث التربوى داخلها. وهذا مجال ينبغى أن تولية كل دولة عربية اهتماماً خاصاً حتى يتوافر لدينا قاعدة ضرورية للتنسيق بين مختلف البلاد العربية فى البحوث التربوية. وهو مطلب حضارى ومسئولية قومية مشتركة لكل الدول العربية على اختلاف شاكلتها.

ماذا بعد البحث ؟ التطوير :

هناك نظرة سائدة فى التربية أن نتائج الأبحاث يجب أن يستفاد بها من جانب أولئك الذين يهمهم أن يحولوا هذه النتائج إلى تطبيقات عملية. وقد قام "ثورندايك" بهذا العمل على أعماله بنفسه حتى أنه أخذ على عاتقه مهمة كتابة التعريفات فى القاموس الصغير Junior Dictionary. ولم يترك "ثورندايك" نفسه للنقد الذى وجه بعد ذلك إلى "سكنر" بأن النتائج العلمية قد لا يمكن تطبيقها لأنها مشتقة بصورة أساسية من دراسات عن سلوك الحيوان، إذ أن معظم العمل الذى طبقه "ثورندايك" على الحيوان قام بتطبيقه أيضاً على أناس عاديين. ولقد اقترح "سكنر" خطوطاً عريضة لتطبيق دراساته على التربية، ولكنه ترك أمر القيام بهذا التطبيق لأناس يكرسون أنفسهم لهذا العمل ولا يتضايقون من أى نقد. أما "بياجيه" فقد كان غير مهتم بتطبيق عمله. وفضل تكريس طاقاته فى توسيع مفاهيمه العلمية. ولكنه هو الآخر له معجبون بالإضافة إلى الكثيرين الذين يرون أن عمله هو عمل مربح. وعملية تطبيق نتائج البحث أصبحت تعرف بالتطوير، ولكن كثيراً من التطوير يتضمن أعمالاً تشبه

الأبحاث التكنولوجية. بمعنى أننا نجرب شيئاً، ثم نجرب شيئاً آخر حتى نحصل على نتيجة مجدية. وقد افترض أن التطوير هو عملية سريعة تؤدى إلى نتائج عاجلة. ولكن التاريخ لا يؤيد ذلك. والمثل الكلاسيكى على التطوير هو عمل "جيمس وات" على تطوير الآلة البخارية والتى أصبحت القوة المحركة للثورة الصناعية. إن "وات" لم يخترع الآلة البخارية. لكنه كان غير راض عن كفاءتها. وبدأ العمل فى إعادة تصميمها، وذلك عام ١٧٦٣. واستمر الأمر حتر عام ١٧٨٦ حينما توصل "وات" إلى اختراع آلة بخارية ذات قوة مضاعفة فى العمل. ثم توالى تطوير الالة فى خطوات لاحقة. ومما يجب أن نلاحظه من بحث "وات" هو أن مشروع التطوير استمر ما يقرب من عشرين عاماً بالرغم من أن هذا الاختراع الذى قام به يبدو بسيطاً اليوم. إن التطوير عملية ضرورية تؤكد أهمية الاستفادة من نتائج البحث. كما تؤكد أن للبحث مردوداً علمياً نافعاً على الممارسات التربوية وزيادة كفاءة النظم التعليمية.

وهناك نموذج بدأ ينتشر فى الكتابات الحديثة عن البحث التربوى. وبناء على هذا النموذج نجد أربع مراحل متسلسلة تباعاً هى : البحث التربوى ثم التطوير Development ثم التبنى Adoption أى تبنى نتائج البحث، وأخيراً الانتشار Dissimination أى انتشار نتائج البحث. واضح أن هذا النموذج يفتقر إلى التماسك المنطقى لأنه يضع مرحلة التطوير قبل مرحلتى تبنى النتائج ونشرها. والصحيح أن التطوير يأتى بعد هاتين المرحلتين، أى لا يمكن أن يكون هناك تطوير قبل أن يكون هناك تبن للنتائج ونشر لها. وبمعنى اخر فإن مرحلة التطوير هى نهاية المطاف فى البحث التربوى.

الحلقة المفقودة :

لعل من أهم الأسباب المسئولة عن عدم الاستفادة من البحث التربوى وجود فجوة بين القائمين به وبين المستفيدين منه. وبمعنى آخر هناك حلقة مفقودة بين نتائج العلماء والباحثين وبين المربين الممارسين والمنفذين. وقد آن الأوان لكى تولى أنظمتنا التعليمية أهميتها وعنايتها لسد هذه الفجوة بإنشاء تنظيمات مركزية فى وزارات التربية والتعليم وأخرى إقليمية فى الأقاليم أو المناطق التعليمية تكون مهمتها متابعة نتائج

البحث التربوى وجمعها وتصنيفيها وتبويبها ودراسة إمكانية تطبيقها والاستفادة منها.

معوقات البحث التربوى :

يخيل للمربين أحياناً أن البحث التربوى يستطيع أن يحول المدارس والنظام التعليمى إلى الصورة المثالية التى يرسمونها فى خيالهم على الرغم من معرفتهم أن التجربة الماضية للبحث التربوى لم تكن دائماً محققة للآمال. إن على المربين أن يفهموا جيداً أن ما يقدمه البحث التربوى أساساً هو المعلومات المضبوطة وليست بالضرورة وصفات للتغيير. وهناك عدة صعوبات تواجه عادة البحث التربوى من أهمها :

أولاً : قلة المخصصات المالية : فالمال عصب أى مشروع وتوفر المال اللازم مقوم أساسى لنجاح البحث التربوى. ولكن نظراً لفقد الحماس للبحث التربوى أحياناً وعدم الاعتراف بقيمته وأهميته أحياناً أخرى كثيراً ما ينعكس أثر ذلك على ما يخصص له من أموال.

ثانياً : نقص التدريب على البحث التربوى : فكثير من العاملين فى الميدان التربوى تنقصهم الخبرة والمعرفة بالبحث التربوى. بل إن معظم إن لم يكن كل برامج التدريب التى تقوم بها السلطات التعليمية فى بلادنا العربية سواء كانت للمعلمين أو غيرهم لا تتضمن التدريب على البحث التربوى. ومن لديهم الخبرة بالبحث التربوى كأساتذة الجامعات نجد أنهم منشغلون بأمور أخرى كثيرة تجتذبهم بعيداً عن البحث ولا تمكنهم بصورة فعالة من تدريب طلابهم تدريباً كافياً عليه. يضاف إلى ذلك أيضاً أن المقررات الدراسية التى تطرحها الجامعات عن البحث التربوى على قلتها لا تساعد الطالب على الإلمام الكافى بأصول البحث وقواعده، بحيث يستطيع أن يقوم بالتخطيط لبحث يقوم به بنفسه أو حتى تحت إشراف أستاذه. ومن هنا كان من الضرورى العناية بالبحث التربوى سواء فى المقررات الدراسية الجامعية أو فى برامج تدريب المعلمين والمربين.

ثالثاً : الربط بين النظرية والتطبيق : إن أهم مشكلات البحث التربوى تتمثل

فى وضع النتائج التى يسفر عنها موضع التطبيق. وكثير من نتائج البحوث التربوية تظل طى الكتب ولا تأخذ طريقها إلى التطبيق. وهناك أسباب كثيرة لذلك. من أهمها عدم معرفة طريقة التطبيق، والتخوف من تطبيق أى شىء جديد ومقاومة المؤسسات التربوية والعاملين فيها للتجديد التربوى عامة.

رابعاً : قبول نتائج البحث التربوى بدون تفكير أو نقد : من الصعوبات التى تواجه البحث التربوى قبول نتائج البحث التربوى بدون تفكير أو نقد، والتسليم بها تسليماً أعمى. فبعض البحوث قد تقوم على أساس مشكوك فيه أو على أساس لا يمكن الاطمئنان إليه. فالبحوث التى عملت مثلاً على أساس اختبارات الذكاء وأثبتت وجود فروق فى الذكاء بين مجموعات بشرية معينة قد أو جدت بلبلة فى الفكر التربوى مازال يعانى منها حتى الآن.

عيوب ومثالب البحث التربوى :

هناك عيوب ومثالب تقلل من قيمة البحوث التربوية وتضيع ما يبذل فيها من جهد ووقت ومال. ويمكن بصفة عامة أن نصنف هذه العيوب والمثالب فى ثلاث مجموعات رئيسية :

الأولى : من الناحية المنهجية.

الثانية : من الناحية النفعية ومدى استخدام نتائجها.

الثالثة : من جانب متخذى القرار والمعلمين.

الأولى : من الناحية المنهجية :

١ - إن الباحثين لا ينوعون من طرقهم فى عرض بحوثهم ودراستهم بحيث تلبى متطلبات المهتمين بها من مخططين ومتخذى قرار ومربين ومعلمين وغيرهم. وفى كثير من الأحيان تكون لغة البحوث وأسلوب عرضها ملغزة للكثيرين ومفتقرة إلى اللحم الذى يكسو العظام. وغالباً ما يتخذ الباحثون الطريق السهل والاكتفاء بعرض النتائج بصورة فجة دون تكبد مشقة التعمق فى تفسير النتائج والوصول إلى خلاصات عامة أو مؤشرات واضحة يستفيد منها متخذو القرار.

٢ - إن غالبية البحوث التربوية تركز على منهج البحث والمعالجات الإحصائية وتهمل الجوانب الهامة الأخري التى قام البحث أساساً لخدمتها وهى الوصول إلى خلاصات عامة مفهومة ونتائج محددة واضحة. وتكون النتيجة أن ما يتمخض عنه عمل الباحثين هو منشورات مطبوعة لا حلول مفيدة. وربما يفسر ذلك عزوف كثير ممن يهمهم البحث التربوى عن قراءة البحوث أو متابعتها لأنهم لا يجدون فيها ضالتهم المنشودة.

٣ - إن البحث قد يقتصر على أداة واحدة للقياس عادة ما تكون ضعيفة وقد يتجاوز فى الشروط العلمية الضرورية لتطبيقها ثم يبنى على أساسها عمليات إحصائية معقدة ودقيقة. أى "وزن البطاطس بميزان الذهب".

٤ - إن القائم بالتجربة بما لديه من حماس قد يؤثر فى النتائج ولا سيما فى حالة المقارنة بين طريقتين يكون هو متحمساً لإحداهما. ولذلك يستحسن فى هذه الحالة ألا يقوم هو بالتدريس وإنما يكلف به معلم واحد يقوم بالتدريس فى الحالتين حتى ولو كان هذا المعلم متحمسا للطريقة الجديدة.

٥ - هناك عيوب تتعلق بالعينة وحسن اختيارها. وحتى لو أمكن نظرياً اختيار العينة بطريقة جيدة فإن الواقع قد يحول دون تنفيذ ذلك ولا سيما إذا كان الأمر يتعلق بالتلاميذ داخل الفصول وصعوبة اختيار فصول معينة أو تلاميذ معينين من فصول معينة وينتهى الأمر بأن يقبل الباحث العينة التى تفرضها عليه ظروف المدرسة وإدارتها.

٦ - إن استجابات المفحوصين قد تتأثر بدرجة حماسهم أو معارضتهم أو رفضم وهذا يؤثر بالطبع على نتائج البحث.

٧ - إن درجات الطلاب فى الاختبار النهائى للتجربة قد تدفعهم إلى الدراسة الإضافية الجانبية مما قد يعوض النقص فى الطريقة التقليدية أو عدم فعاليتها. وهذا يؤدى إلى أن النتائج التجريبية الحقيقية قد تتأثر.

ثانياً : من الناحية النفعية :

١ - إن البحوث تدعى لنفسها درجة زائفة من التعميم حتى لو أخذت الحيطة فى

التفسير.

٢ - إنها قد تحاول الإجابة على أسئلة ليس لها نفع أو استخدام عملى.

٣ - إنها قد تعمم للمستقبل على أساس نتائج الحاضر.

ثالثاً : من جانب متخذى القرار والمعلمين :

١ - يلاحظ بصفة عامة أن متخذى القرار والمربين الممارسين قد درجوا تقليداً على الاعتماد على خبرات العاملين فى الميدان والاجتهادات الشخصية ويديرون ظهورهم للبحث التربوى ويغمضون عيونهم عن رؤية نتائجه.

٢ - عدم ثقة متخذى القرار والمربين الممارسين فى نتائج البحث التربوى سواء كان بحثاً أساسياً أو تطبيقياً وهو ما يفسر جزئياً الكلام السابق.

٣ - عدم اهتمام متخذى القرار أو المعلمين بالاشتراك فى لقاءات علمية فنية مع القائمين بالبحث التربوى حتى يساعدهم ذلك على تصور أبعاده وتوقفهم على طبيعة عملياته وإجراءاته.

٤ - إنهم لأسباب معروفة يفضلون العلاقة الفردية أو البيروقراطية مع البحث التربوى مما يفقده طبيعته الدينامية ويحدد حركته العلمية.

٥ - إنهم يركزون اهتمامهم غالباً على نتائج البحث التربوى العاجلة لا الآجلة أو طويلة المدى.

٦ - عدم توافر معلومات كافية لديهم عن نتائج البحث فى التربية المقارنة ومنهجية الإصلاح التعليمى فى مختلف الأنظمة التعليمية المختلفة.

٧ - على الرغم من أن للمعلمين دوراً هاماً في تطبيق نتائج البحث التربوى والاستفادة منها فإن واقع الأمر يشير إلى أن المعلمين يفضلون اتباع الممارسات المعروفة، وذلك لترددهم وتخوفهم من محاولة أى تجديد أو تطوير. وقد فصلنا الكلام عن علاقة البحث بالتجديد والتغيير فى مكان آخر من هذا الكتاب.